



المعهد العربي للتخطيط بالكويت
Arab Planning Institute - Kuwait

منظمة عربية مستقلة

السياسات المالية المحاسبية للفقير

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية
العدد المائة وستة - أكتوبر/ تشرين أول 2011 - السنة العاشرة

أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم والمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط بالكويت على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدّم والازدهار لأمّتنا العربية،،

المدير العام

المحتويات

2 أولاً: مقدمة
3 ثانياً: السياسات الاقتصادية التجميعية والفقير
4 ثالثاً: السياسات المالية وأثرها
6 رابعاً: هل الدول الأقل نمواً مختلفة؟
11 خامساً: الخاتمة
12 المراجع

السياسات المالية المحابية للفقراء

إعداد: د. وليد عبد مولا

أولاً: مقدمة

من الفقر من خلال النمو الاقتصادي، اعتماداً على مفهوم تساقط مزايا النمو لصالح توزيع الدخل في الأجل الطويل، إلى الاهتمام بتوزيع الدخل والفقير إثر إسهامات عديدة متعلقة بالسياسات الاقتصادية لاسيما المالية المحابية للفقراء.

بعد عقود ضائعة من التنمية، يبدو أن الدول المانحة عادت إلى رشدها في ما يتعلق بقضايا أحداث التنمية أثر تبنيتها في سبتمبر 2000 للأهداف الإنمائية للألفية، التي تتمحور حول الإقلال من الفقر بمفهومه الواسع الذي يضم فقر القدرات كالتعليم والصحة والمشاركة السياسية والمساواة بين الجنسين والعناية بالبيئة.

يهتم هذا العدد باستعراض سريع لأهم النتائج البحثية المتوفرة حول طبيعة السياسات الاقتصادية التجميعية المحابية للفقراء بغرض مناقشة أدق لدور السياسات المالية في محاربة الفقر. يتكون بقية العدد من أربعة أجزاء. يتم تناول السياسات الاقتصادية وأثرها على الفقر في الجزء

في إطار التعريف العريض لعملية التنمية بأنها توسيع لحریات البشر، فإنه يمكن النظر إلى الفقر على أنه حرمان من الحریات عوضاً عن أنه حالة تدني الدخل، دون أن يعني ذلك إنكاراً للمقولة أن تدني الدخل يمثل أحد أهم محددات الفقر وذلك لأن تدني الدخل هو أحد الأسباب الأساسية للحرمان من بعض الحریات الوسائلیة. وفي هذا الصدد، تلعب السياسات الاقتصادية التجميعية دوراً أساسياً يجعل تقصى أثرها على الفقر بداية منطقية.

بعد عقود ضائعة من التنمية ترتب عليها فرض برامج الإصلاح الهيكلي على الدول النامية، يبدو أن الدول المانحة، من خلال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، عادت إلى رشدها في ما يتعلق بقضايا أحداث التنمية أثر تبنيتها في سبتمبر 2000 للأهداف الإنمائية للألفية التي تتمحور حول الإقلال من الفقر بمفهومه الواسع الذي يضم فقر القدرات كالتعليم والصحة والمشاركة السياسية والمساواة بين الجنسين والعناية بالبيئة. وما يهم ملاحظته حول محورية الفقر في العمل التنموي هو إعادة صياغة الدعوة إلى التخلص

الثاني، ويركز الجزء الثالث على أثر السياسات المالية، بينما يركز الجزء الرابع على خصوصية الدول النامية والعربية ويتم تلخيص النتائج في الجزء الأخير.

ثانياً: السياسات الاقتصادية التجميعية والفقير

اعتماداً على سون (2004) يعد النمو الاقتصادي محابياً للفقراء إذا ما استفاد الفقراء منه بطريقة نسبية تفوق استفادة غير الفقراء. وتمثل هذه المقاربة لتعريف النمو المحابي للفقراء تطوراً إيجابياً مقارنة بالمقاربات المنطلقة من مؤشرات الفقر، وذلك بتركيزها على النمو الذي يحدث في متوسط إنفاق الفقراء مقارنة بمعدل النمو الذي يتحقق في الاقتصاد ككل. وقد لاحظ سون وكاكوني (2006) عند تطبيق هذه المنهجية⁽¹⁾ على عينة من 82 دولة نامية أن 45.6% من إجمالي حالات النمو قد اتسمت بمحاباتها للفقراء وخلصا إلى أن الدولة التي ترغب في خفض سريع للفقير يتوجب عليها تحقيق معدلات نمو موجبة ومحابة للفقراء.

يعد النمو الاقتصادي محابياً للفقراء إذا ما استفاد الفقراء منه بطريقة نسبية تفوق استفادة غير الفقراء.

يُتوقع أن تؤثر السياسات الاقتصادية التجميعية على الفقر بطرق مباشرة وأخرى غير مباشرة، وتتمحور القناة المباشرة حول سياسة الإنفاق الحكومي لاسيما عن طريق العمالة في القطاع العام إلى جانب التحويلات العينية والنقدية والدعم على السلع والخدمات. في حين تشمل الطرق غير المباشرة على الطلب التجميعي على السلع والخدمات والعمالة وسعر الصرف الحقيقي ومعدل التضخم. ويذكر أن بعض السياسات المالية الهادفة إلى كبح جماح التضخم تقتضي في أحيان عديدة تخفيض العمالة في القطاع العام، وتخفيض التحويلات، وإلغاء الدعم على السلع والخدمات بغرض تخفيض حجم العجز في الموازنة العامة إلى مستويات تكون قابلة للتمويل بواسطة مصادر عادية، لا يترتب عليها ضغوط تضخمية قد يستفيد منها الفقراء في آخر المطاف. كما يُذكر أن للسياسات المالية تأثير يترتب على هيكل الموازنة العامة وليس فقط على مستوى الإنفاق الحكومي. ويقصد بهيكل الموازنة العامة التوزيع النسبي لإجمالي الإنفاق على بنود الإنفاق. ويلاحظ في هذا الصدد أن نصيب الإنفاق الحكومي على القطاعات الحكومية كالتعليم والصحة والتغذية قد يزداد على الرغم من انخفاض حجم الإنفاق. كذلك يلاحظ أن انخفاض نصيب الإنفاق على دعم السلع والتحويلات كنسبة من إجمالي الإنفاق قد يعوضه تحسن ملحوظ في نظام استهداف المستفيدين من مثل هذا النوع من الإنفاق.

الطلب على العمالة في بقية القطاعات، مما يزيد البطالة ويؤدي إلى زيادة الفقر خصوصاً في القطاع الحضري. على العكس من ذلك، فإنه يتوقع انخفاض الفقر إذا ما ترتب على سياسة الصرف زيادة في إنتاج السلع الزراعية.

ثالثاً: السياسات المالية وأثرها

يُقيّم جامال (2001) النظريات والأدلة التجريبية الأخيرة للعلاقة القائمة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي. كما يقوم في دراسته بمقارنة واقع هذه العلاقة بين الدول ذات الدخل المنخفض والدول ذات الدخل المرتفع. وقد أورد في هذه الدراسة، اعتماداً على محاكاة النموذج الكلاسيكي الجديد للولايات المتحدة، أن السياسة المالية قد لا تكون قادرة على تغيير نمو الدخل بشكل دائم، بالإضافة قد إلى أن ذلك قد يتطلب عشرين سنة ليتحقق، وهو ما لا ينطبق على الدول ذات الدخل المنخفض لقصر الآفاق الزمنية المرتبطة بضرورة الحد من الفقر بالإضافة إلى عدم اليقين السياسي.

إن السياسة المالية قد لا تكون قادرة على تغيير نمو الدخل بشكل دائم، وقد يتطلب ذلك عشرين سنة ليتحقق ما لا ينطبق مع الدول ذات الدخل المنخفض لقصر الآفاق الزمنية المرتبطة بضرورة الحد من الفقر بالإضافة إلى عدم اليقين السياسي.

يُتوقع أن تؤثر السياسات الاقتصادية التجميعة على الفقر بطرق مباشرة وأخرى غير مباشرة. وتمحور القناة المباشرة حول سياسة الإنفاق الحكومي لاسيما عن طريق العمالة في القطاع العام إلى جانب التحويلات العينية والنقدية والدعم على السلع والخدمات. في حين تشتمل الطرق غير المباشرة على الطلب التجميعي على السلع والخدمات والعمالة وسعر الصرف الحقيقي ومعدل

للسياسات الضريبية والنقدية أثر

سلبي على الطلب التجميعي على السلع والخدمات والعمالة، مما يضر بالإنفاق الاستثماري والاستهلاكي، الأمر الذي قد يتسبب في تراجع النشاط الاقتصادي بما في ذلك خلق فرص العمل، ومن ثم يتسبب في ازدياد الفقر.

كما يترتب على بعض السياسات المالية والنقدية معدلات مرتفعة من التضخم، مما يؤدي إلى تآكل في الدخل الحقيقي، الأمر الذي يضر أساساً بالفقراء نظراً لعدم تكيف دخولهم الاسمية مع التغيرات في المستوى العام للأسعار. أما في ما يخص سياسة الصرف الهادفة إلى تخفيض سعر الصرف الحقيقي بغرض إعادة تخصيص الموارد في اتجاه إنتاج السلع القابلة للتبادل التجاري فيترتب عنها آثار متعددة قد تكون مضرّة أو محابية للفقراء. على سبيل المثال، إذا ما تمت عملية تخصيص الموارد نحو إنتاج السلع القابلة للتبادل التجاري، فإن ذلك يؤدي إلى تدني

- الآثار المالية على تراكم العوامل إما بصورة غير مباشرة عن طريق تحفيز التراكم في القطاع الخاص أو مباشرة عن طريق الاستثمارات العامة في رأس المال أو رأس المال البشري (مندوزا وميليسي وفريتي وأسي 1997).

- المزاخمة بين النفقات العامة العقيمة والنفقات المتميزة الخاصة أو العامة قد تؤثر على النمو على المدى البعيد (ميليسي وفريتي وروبيني 1998).

- سياسات إعادة التوزيع يُمكن أن تؤثر على النمو طويل الأمد عن طريق قنوات مختلفة منها تغيير معدلات الادخار وتوفير التأمين الاجتماعي والتغلب على أوجه القصور في الأسواق الرأسمالية (سين 1996 وبيروت 1993).

ويُمكن نموذج بارو وسالامرتين (1992) المعدل من تلخيص آثار السياسة المالية من خلال المصنوفة التالية:

كذلك فقد أعادت نماذج النمو الجواني النظر في عدم فعالية السياسات المالية عن طريق تعديل الافتراضات الكلاسيكية الجديدة وخلصت إلى جملة من القنوات التي تؤثر على النحو التالي:

- قد تؤدي العوامل الخارجية من رأس المال العام والاستثمار والتعليم إلى تعزيز إنتاج القطاع الخاص عن طريق التكامل بين استثمار القطاع العام في البنية التحتية والاستثمار الخاص (لوكاس 1988، بارو 1990، كاشين 1995).

- نمو الإنتاجية نظراً لتأثير السياسة المالية على الابتكار والبحث والتطوير (رومر 1987، 1990 وإينرسن ومركيز 1987). ويرجح أن يكون تأثير هذه القناة في الدول منخفضة الدخل عن طريق اقتناء التكنولوجيا.

- من شأن الفروقات في مستويات الإنتاجية بين القطاع العام والخاص أن تؤثر على فرص النمو عن طريق التدفقات بين القطاعات (دوريك 1993).

جدول رقم (1): الآثار الناجمة عن الضرائب والنفقات

العجز	الإنفاق العام		ممولة عن طريق	
	غيرمنتجة	منتجة	تشويهية	ضرائب
غيرمحدد	سلبية	إيجابية/سلبية حسب حجم الحكومة	تشويهية	ضرائب
سلبية	صفر	إيجابية	غيرتشويهية	
	سلبية	غيرمحدد		العجز

والغير منتجة، فإنها تبدو على صلة في الدول الغنية بالضرائب على الدخل وضرائب الاستهلاك. أما في الدول الفقيرة، فلا بد من الاهتمام بتحديد النفقات العامة ذات الأولوية، كإعادة بناء رأس المال البشري في الدول التي تتعافى من صدمات الحروب.

رابعاً: هل الدول الأقل نمواً مختلفة؟

تظهر دراسة ميلر وروساك (1997) التي تتضمن طائفة من الضرائب والنفقات نتائج عكسية لأقل الدول نمواً مقارنة مع الدول المتقدمة. فقد بينت هذه الدراسة أن الإنفاق على التعليم يرتبط في الدول الأقل نمواً بمعدلات نمو منخفضة، في حين يعتبر محفزاً للنمو في دول منظمة التعاون والتنمية.

حيث يُبين الجدول أن الأمر لا يقتصر على توقع الآثار السلبية والإيجابية على النمو الاقتصادي، للضرائب والنفقات ولكن ذلك يعتمد على كيفية التمويل. كذلك يتبين من الجدول أن صافي التأثير على النمو وزيادة العجز يعتمد على التغيرات في الضرائب والنفقات. على سبيل المثال، فإن زيادة العجز المتزامنة مع تخفيف في الضرائب التشويهية يمكن من تعزيز النمو. في هذه الحالة يبدو أن طريقة تمويل زيادة العجز قد تكون ذات أهمية إذا ما كانت البدائل تنطوي على وقع مختلف على مدخرات القطاع الخاص ومن ثم على قرارات الاستثمار.

في ما يخص تعريف الضرائب التشويهية والغير تشويهية والمنتجة

بنقطة مئوية لمدة 5 سنوات متواصلة دون أن يكون مصحوباً بتفاقم في العجز المالي يفوق 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) والتغيرات المهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي (بمعنى زيادة في متوسط نصيب الفرد بما لا يقل عن نقطتين مئويتين لمدة 5 سنوات متواصلة).

يبين الجدول رقم (2) تطور النفقات العامة وبنودها في الدول النامية مقارنة بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للفترة 1972-2000. يتبين من هذا الجدول تناقص في معدل العجز المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 2.57% في الفترة الأولى إلى 1.93% في الفترة الأخيرة متعادلاً مع مستواه في الدول الغنية. بينما يبقى معدل النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أعلى بكثير في الدول الغنية بفارق 9 نقاط مئوية. في حين أن بنود الإنفاق على الدفاع والنقل والاتصالات والتعليم أعلى في الدول النامية مع تناقصها تدريجياً. وبالمقابل تبدو معدلات الإنفاق على الصحة مستقرة في الدول النامية، في حين يتسم الإنفاق على الإسكان بالارتفاع على عكس الدول الغنية، هذا ويبين الشكل رقم (1) العلاقة بين الأحداث المالية وإحداث النمو.

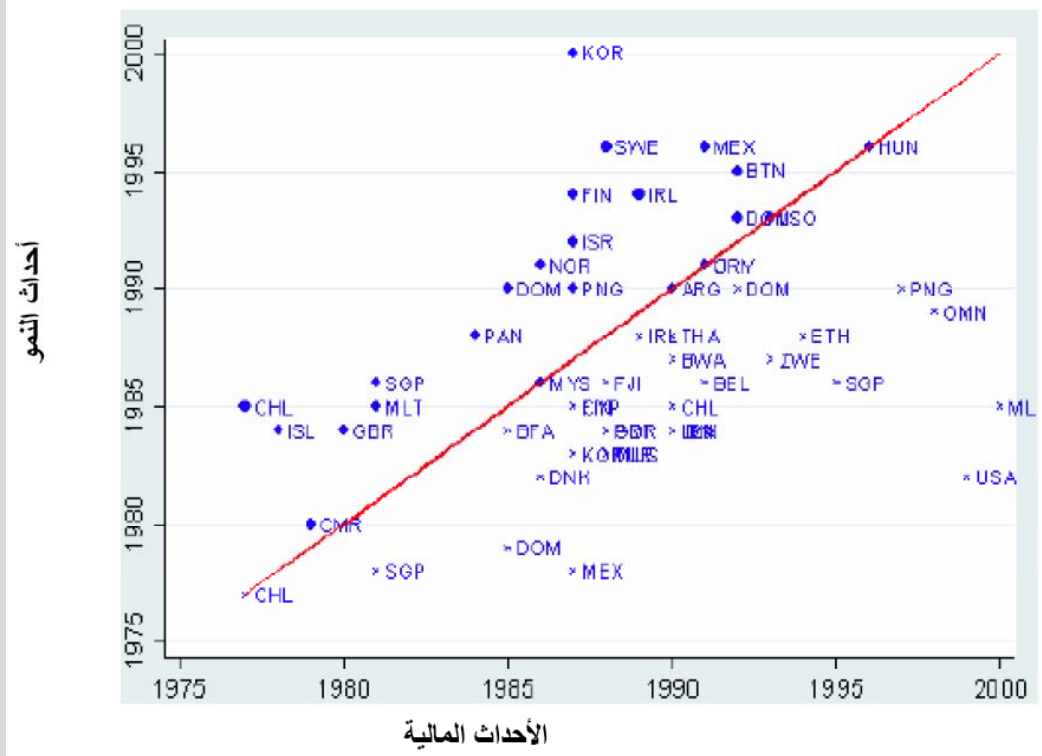
ويمكن أن تعكس هذه النتيجة عدم الكفاءة في الإنفاق على التعليم، مما يستوجب إعادة توزيعه بدلاً من تقليصه لتحقيق نمواً أسرع. وتبين هذه الدراسة أن بنوداً أخرى للسياسة المالية كالإنفاق على الدفاع والصحة، والإنفاق في رأس المال العام والضرائب على الدخل تؤدي إلى نتائج معاكسة لما يشاهد في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ولغرض استكشاف المسببات الحقيقية لهذه النتائج، فقد قامت دراسة كاريرودي ميلو (2007) بمحاولة ربط تسارع نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحلقات الإنفاق العام، عن طريق إعادة تنظيم البيانات حول المنعطفات أو الأحداث في السياسة المالية، اعتماداً على بيانات 140 دولة منها 118 دولة نامية أو في طور النمو (منها 14 دولة عربية: الجزائر، البحرين، جزر القمر، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، عُمان، السودان، تونس، الإمارات، اليمن، سوريا) للفترة 1972-2005. إنصب الاهتمام في هذه الدراسة على العلاقة بين تغيرات مهمة في السياسة المالية (بمعنى زيادة في معدل النمو السنوي للنفقات المالية

جدول رقم (2) : مقارنة سياسات الإنفاق بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والدول النامية

2000-1991	1990-1981	1980-1972	
			منظمة التعاون والتنمية : البلدان ذات الدخل المرتفع
129(220)	179(220)	159(198)	عدد المشاهدات (العدد المحتمل)
-1.94	-2.47	-.90	العجز الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي
33.77	35.48	29.21	مجموع النفقات العامة % من الناتج المحلي الإجمالي
30.49	32.05	27.79	النفقات العامة التقديرية بدون الفائدة % من الناتج المحلي الإجمالي
100	100	100	النفقات حسب وظيفة (% من إجمالي الإنفاق)
22.9	22.2	17.7	الخدمات العامة
(9.7)	(9.7)	(4.9)	مدفوعات الفائدة
5.6	6.8	8.4	الدفاع
3.7	5.0	6.8	النقل والاتصالات
2.0	2.1	2.3	الإسكان والمرافق المجتمعية
10.8	10.0	9.7	صحة
1.0	0.9	0.9	الترفيه والثقافة والدين
7.2	7.9	9.4	التعليم
37.1	35.5	40.0	الآخرين
			البلدان النامية
644(1180)	433(1180)	360(1062)	عدد المشاهدات (العدد المحتمل)
-1.93	-2.38	-2.57	العجز الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي
25.44	26.45	23.58	مجموع النفقات العامة % من الناتج المحلي الإجمالي
22.66	23.86	22.40	النفقات العامة التقديرية بدون الفائدة % من الناتج المحلي الإجمالي
100	100	100	النفقات حسب وظيفة (% من إجمالي الإنفاق)
28.0	27.9	28.3	الخدمات العامة
(10.9)	(9.8)	(5.0)	مدفوعات الفائدة
10.4	11.3	12.3	الدفاع
5.6	8.0	9.6	النقل والاتصالات
3.2	3.1	2.9	الإسكان والمرافق المجتمعية
6.9	6.5	6.4	صحة
1.4	1.2	1.5	الترفيه والثقافة والدين
13.4	13.7	14.7	التعليم
20.1	18.4	19.3	الآخرين

شكل رقم (1): إحداه النمو مقابل الأحداث المالية



إن احتمالية وقوع نمو تبعاً لأحداث مالية أعلى في الدول ذات الدخل المرتفع والمتوسط مقارنة بالشرق الأوسط وأفريقيا، التي تعجز أكثر من مناطق العالم الأخرى. عن إحداه نمو اقتصادي اعتماداً على سياساتها المالية. وقد يعزى ذلك الفروقات في البيئة المؤسسية وهيكلية النفقات المالية وتطورها من فترة إلى أخرى.

كذلك يتبين أن احتمالية وقوع نمو تبعاً لأحداث مالية أعلى في الدول ذات الدخل المرتفع والمتوسط (أغلبها دول أمريكا الجنوبية) مقارنة بالشرق الأوسط وأفريقيا، التي تعجز

يلاحظ وجود 19 نقطة فوق القطر، مما يعني أن النمو يسبقه حدث مالي، كما يلاحظ 23 نقطة تحت القطر، الأمر الذي أن حدوث النمو يسبق الحدث المالي، في حين تقع 6 نقاط على القطر، مما يعني أن الحدث المالي والنمو متزامنان. وعند احتساب الاحتمالات المشروطة وغير المشروطة حسب مستوى دخل الفرد وحسب المناطق، فإنه يتبين أن احتمال وقوع حدث مالي يساوي 9.7% وأن احتمال وقوع حدث مالي يتبعه حدوث نمو يساوي 26.3% .

تلك الرامية لزيادة الاستهلاك والنمو. ويمكن إرجاع ذلك لمرونة الفقر المالية لتوزيع الدخل، بحيث أن أي سياسة ملائمة لتوزيع دخل لديها وقع إيجابي وفوري على الفقراء. وتبدو هذه النتيجة منافية للوصفة التقليدية التي تعول على تعزيز النمو من أجل القضاء على الفقر. وتؤكد هذه النتيجة استنتاجات سابقة لاسيما لعلي (1998) مفادها أن السياسات الهادفة لتعزيز النمو تحتاج إلى أن تكون مصحوبة بسياسات محابية للمساواة والفقراء. كما تخلص الورقة إلى أن النفقات الحكومية، التعويضات والسياسة النقدية الرامية إلى الحد من التضخم لها تأثير إيجابي على مدى انتشار الفقر. وعلى العكس من ذلك، فقد اتضح أن للانفتاح التجاري تأثير سلبي على الفقر رغم وقعها الإيجابي على النمو الاقتصادي.

أن السياسات الرامية إلى تحسين توزيع الدخل هي أكثر فعالية في التأثير على الفقر من تلك الرامية لزيادة الاستهلاك والنمو، نظراً لمرونة الفقر المالية لتوزيع الدخل، بحيث أن أي سياسة ملائمة لتوزيع دخل لديها وقع إيجابي وفوري على الفقراء. كذلك فإن النفقات الحكومية، التعويضات والسياسة النقدية الرامية إلى الحد من التضخم لها تأثير إيجابي على مدى انتشار الفقر.

أكثر من مناطق العالم الأخرى، عن إحداث نمو اقتصادي اعتماداً على سياساتها المالية. وقد تعزى هذه النتائج إلى الفروقات في البيئة المؤسسية وهيكلية النفقات المالية وتطورها من فترة إلى أخرى. وتأتي هذه النتائج متسقة مع تقرير البنك الدولي لسنة 2007، الذي يؤكد على أن الاستقرار الاقتصادي الكلي مهم ولكنه لا يكفي لأحداث التنمية الاقتصادية. كذلك يؤكد هذا التقرير في رسم السياسات المالية على مراعاة الظروف الأولية لكل دولة، بما في ذلك تاريخها وسمعتها المالية إلى جانب الوعاء الضريبي المحتمل واحتياجات الدولة التنموية، ويؤكد التقرير على دور المؤسسات والحوكمة الحاسم في ضمان تحقيق الأهداف الائتمانية للسياسة المالية.

إن الاستقرار الاقتصادي الكلي مهم، ولكنه لا يكفي لأحداث التنمية الاقتصادية. مما يستدعي في رسم السياسات المالية مراعاة الظروف الأولية لكل دولة بما في ذلك تاريخها وسمعتها المالية إلى جانب الوعاء الضريبي المحتمل واحتياجات الدولة التنموية.

في دراسة لبلقاسم والإمام (2007) لآثار السياسات المالية على الفقر وتوزيع الدخل والنمو واعتماداً على بيانات 77 دولة تبين أن السياسات الرامية إلى تحسين توزيع الدخل هي أكثر فعالية في التأثير على الفقر من

ونظراً لتأثير السياسات الاقتصادية المتعارضة على النمو، الفقر وتوزيع الدخل، فإن الورقة تنصح بتوخي الحذر في اختيار السياسات بغية تحقيق نتائج إيجابية على الأهداف الثلاثة. على سبيل المثال تتسم التحويلات بفعالية عالية في التأثير على الفقر والدخل. كذلك يتضح أن للسياسات الرامية إلى الحفاظ على الزراعات الأساسية كالحبوب الأثر البالغ على توزيع الدخل والفقر، مما يفيد بأن السياسات المحابية للحاجات الأساسية للفقراء تبدو أكثر فعالية وتأثيراً من تلك السياسات التي تستهدف الرفاهية والخدمات العامة.

خامساً: الخاتمة

أصبحت حقبة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي تعرف بالحقبة الضائعة للتنمية بسبب فشل سياسات الإصلاح الاقتصادي الهادفة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد في الدول النامية من أجل تحقيق النمو المأمول وإن الواقع الاجتماعي كان سلبياً للغاية خصوصاً في ما يتعلق بالفقر. وعليه فقد تمت صياغة الأهداف الإنمائية

للألفية على محورية الإقلال من الفقر، كهدف استراتيجي في رسم السياسات الاقتصادية ولاسيما المالية، التي من شأنها إفادة الفقراء بنسب تفوق استفادة غير الفقراء.

وقد أدى استعراض هذا العدد لبعض أهم النتائج البحثية المتوفرة حول طبيعة السياسات الاقتصادية والمالية وعلاقتها بالفقر، إلى تأكيد أهمية الاستقرار الاقتصادي والسياسات الاقتصادية التجميعية في تعزيز النمو. كما أكدت هذه النتائج على ضرورة اتسام هذه السياسات لا سيما المالية منها بمحاباتها للمساواة والفقر لضمان تخفيض هذا الأخير. وفي هذا الصدد، تفيد بعض الشواهد بأن دول الشرق الأوسط وأفريقيا تعجز، أكثر من مناطق العالم الأخرى عن إحداث نمو اقتصادي محاب للفقر، اعتماداً على سياساتها المالية، مما يؤكد على ضرورة مراعاتها للظروف الأولية لكل دولة بما في ذلك تاريخها وسمعتها المالية إلى جانب الوعاء الضريبي واحتياجات الدولة التنموية، مع التسليم بدور المؤسسات والحوكمة الحاسم في ضمان تحقيق الأهداف الإنمائية لسياساتها.

الهوامش

(1) تتمثل في تطوير مؤشر للحكم على طبيعة عملية النمو في محاباتها للفقر على أساس منحنى لورنز المعمم.

المراجع الانجليزية

Ali, A.A.G. (1998), 'Dealing with Poverty and Income Distribution Issues in Developing Countries: Cross-Regional Experiences', Journal of African Economies, vol. 7, supplement 2 (AERC supplement).

Barro, R. (1990). 'Government Spending in a Simple Model of Endogenous Growth', Journal of Political Economy, Vol. 98, S103-117.

Barro, R. and X. Sala-i-Martin (1992). 'Public Finance in Models of Economic Growth', Review of Economic Studies, Vol.59,645-661.

Cashin, P. (1995). 'Government Spending, Taxes and Economic Growth'. IMF Staff Papers, Vol. 42, 237-269.

Carrere, C and J de Melo. (2007). 'Fiscal Policy Space and Economic Performance: Some Stylized Facts, CERDI, Etudes et Documents, E2007.25.

Dowrick, S. (1993). 'Government Consumption: its Effects on Productivity Growth and Investment', in N. Gemmell (ed.), The Growth of the Public Sector. Theories and International Evidence. Aldershot: Edward Elgar.

Einersson, T. and M.H. Marquis (1997). Fiscal Policy under Alternative Mechanisms of Endogenous Growth. University of Iceland, Institute of Economic Studies Working Paper No. W97/08.

Gemmell, N. (2001). Fiscal Policy in a Growth Framework, WIDER discussion paper, No.2001/84.

Laabas, Belkacem and Limam, Imed (2007). 'Impact of Public Policies on Poverty, Income Distribution and Growth', in Public Policy and Poverty Reduction in the Arab Region, Arab Planning Institute.

Lucas, R.E. (1988). 'On the Mechanics of Economic Development', Journal of Monetary Economics, Vol.22,3-42.

Mendoza, E., G. Milesi-Ferretti and P. Asea (1997). 'On the Ineffectiveness of Tax Policy in Altering Long-Run Growth: Harberger's Supeneutrality Hypothesis', *Journal of Public Economics*, Vol.66,99-126.

Milesi-Ferretti, G. and N. Roubini, (1998). 'On the taxation of Human and Physical Capital in Models of Endogenous Growth', *Journal of Public Economics*, Vol.70, 237-254.

Miller, S. and F. Russek (1997). 'Fiscal Structures and Economic Growth: International Evidence', *Economic Inquiry*, Vol.35, 603-613.

Norman Gemmell (2001). *Fiscal Policy in a Growth Framework*, WIDER, United Nations University, World Institute for Development Economics Research, Discussion Paper No.2001/84.

Perotti, R. (1993). 'Political Equilibrium, Income Distribution and Growth', *Review of Economic Studies*, Vol. 60, 755-776.

Romer, P. (1987). 'Growth Based on Increasing Returns to Specialisation', *American Economic Review*, Vol. 77, 56-62.

Romer, P. (1990). *Human Capital and Growth: Theory and Evidence*, Carnegie-Rochester Conference Series on Public Policy, Vol. 40, 47-57.

Sinn, H-W. (1996). 'Social Insurance, Incentives and Risk-Taking', *International Tax and Public Finance*, Vol.3, 258-280.

World Bank (2007) 'Fiscal Policy for Growth and Development: Further Analysis and Lessons from Country Case Studies'.

قائمة إصدارات ((جسر التنمية))

العنوان	المؤلف	رقم العدد
مفهوم التنمية	د. محمد عدنان وديع	الاول
مؤشرات التنمية	د. محمد عدنان وديع	الثاني
السياسات الصناعية	د. أحمد الكواز	الثالث
الفقر: مؤشرات القياس والسياسات	د. علي عبدالقادر علي	الرابع
الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها	أ. صالح العصفور	الخامس
استهداف التضخم والسياسة النقدية	د. ناجي التوني	السادس
طرق المعاينة	أ. حسن الحاج	السابع
مؤشرات الارقام القياسية	د. مصطفى بابكر	الثامن
تنمية المشاريع الصغيرة	أ. حسان خضر	التاسع
جداول المخلاتات المخرجات	د. أحمد الكواز	العاشر
نظام الحسابات القومية	د. أحمد الكواز	الحادي عشر
إدارة المشاريع	أ. جمال حامد	الثاني عشر
الإصلاح الضريبي	د. ناجي التوني	الثالث عشر
أساليب التنبؤ	أ. جمال حامد	الرابع عشر
الادوات المالية	د. رياض دهاال	الخامس عشر
مؤشرات سوق العمل	أ. حسن الحاج	السادس عشر
الإصلاح المصرفي	د. ناجي التوني	السابع عشر
خصخصة البنى التحتية	أ. حسان خضر	الثامن عشر
الارقام القياسية	أ. صالح العصفور	التاسع عشر
التحليل الكمي	أ. جمال حامد	العشرون
السياسات الزراعية	أ. صالح العصفور	الواحد والعشرون
اقتصاديات الصحة	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والعشرون
سياسات اسعار الصرف	د. بلقاسم العباس	الثالث والعشرون
القدرة التنافسية وقياسها	د. محمد عدنان وديع	الرابع والعشرون
السياسات البيئية	د. مصطفى بابكر	الخامس والعشرون
اقتصاديات البيئة	أ. حسن الحاج	السادس والعشرون
تحليل الاسواق المالية	أ. حسان خضر	السابع والعشرون
سياسات التنظيم والمنافسة	د. مصطفى بابكر	الثامن والعشرون
الازمات المالية	د. ناجي التوني	التاسع والعشرون
إدارة الديون الخارجية	د. بلقاسم العباس	الثلاثون
التصحيح الهيكلي	د. بلقاسم العباس	الواحد والثلاثون
نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T	د. أمل البشبيشي	الثاني والثلاثون
الاستثمار الاجنبي المباشر: تعاريف	أ. حسان خضر	الثالث والثلاثون
محددات الاستثمار الاجنبي المباشر	د. علي عبدالقادر علي	الرابع والثلاثون
نمذجة التوازن العام	د. مصطفى بابكر	الخامس والثلاثون
النظام الجديد للتجارة العالمية	د. أحمد الكواز	السادس والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: إنشائها وآلية عملها	د. عادل محمد خليل	السابع والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: أهم الإتفاقيات	د. عادل محمد خليل	الثامن والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل	د. عادل محمد خليل	التاسع والثلاثون
النمذجة الاقتصادية الكلية	د. بلقاسم العباس	الاربعون
تقييم المشروعات الصناعية	د. أحمد الكواز	الواحد والإربعون
مؤسسات والتنمية	د. عماد الإمام	الثاني الإربعون
التقييم البيئي للمشاريع	أ. صالح العصفور	الثالث الإربعون
مؤشرات الجدارة الإئتمانية	د. ناجي التوني	الرابع الاربعون

الخامس الأربعون	أ. حسان خضر	الدمج المصرفي
السادس الأربعون	أ. جمال حامد	اتخاذ القرارات
السابع الأربعون	أ. صالح العصفور	الإرتباط والانحدار البسيط
الثامن الأربعون	أ. حسن الحاج	ادوات المصرف الإسلامي
التاسع الأربعون	د. مصطفى بابكر	البيئة والتجارة والتنافسية
الخمسون	د. مصطفى بابكر	الاساليب الحديثة لتنمية الصادرات
الواحد والخمسون	د. بلقاسم العباس	الاقتصاد القياسي
الثاني والخمسون	أ. حسان خضر	التصنيف التجاري
الثالث والخمسون	أ. صالح العصفور	أساليب التفاوض التجاري الدولي
		مصفوفة الحسابات الاجتماعية
		وبعض استخداماتها
		منظمة التجارة العالمية: من الدوحة
		إلى هونج كونج
		تحليل الاداء التنموي
		أسواق النفط العالمية
		تحليل البطالة
		المحاسبة القومية الخضراء
		مؤشرات قياس المؤسسات
		الإنتاجية وقياسها
		نوعية المؤسسات والاداء التنموي
		عجز الموازنة: المشكلات والحلول
		تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي
		حساب فجوة الاهداف الإنمائية للالفية
		مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق
		الاستهلاكي
		اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات
		اقتصاديات التعليم
		أخفاق الية الاسواق وتدخل الدولة
		مؤشرات قياس الفساد الإداري
		السياسات التنموية
		تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية
		التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي
		قياس التحوّل الهيكلي
		المؤشرات المركبة
		التطورات الحديثة في الفكر
		الاقتصادي التنموي
		برامج الإصلاح المؤسسي
		المساعدات الخارجية من أجل التنمية
		قياس معدلات العائد على التعليم
		خصائص أسواق الاسهم العربية
		التجارة الخارجية والتكامل
		الاقتصادي الإقليمي
		النمو الاقتصادي المحابي للفقراء
		سياسات تطوير القدرة التنافسية
		عرض العمل والسياسات الاقتصادية
		دور القطاع التمويلي في التنمية
		تطور اسواق المال والتنمية
		بطالة الشباب
الرابع والخمسون	د. أحمد الكواز	
الخامس والخمسون	د. أحمد ظلفاح	
السادس والخمسون	د. علي عبد القادر علي	
السابع والخمسون	أ. حسان خضر	
الثامن والخمسون	د. بلقاسم العباس	
التاسع والخمسون	د. أحمد الكواز	
الستون	د. علي عبد القادر علي	
الواحد والستون	د. مصطفى بابكر	
الثاني والستون	د. علي عبد القادر علي	
الثالث والستون	د. حسن الحاج	
الرابع والستون	د. علي عبد القادر علي	
الخامس والستون	د. رياض بن جليلي	
السادس والستون	د. علي عبد القادر علي	
السابع والستون	أ. عادل عبدالعظيم	
الثامن والستون	د. عدنان وديع	
التاسع والستون	د. أحمد الكواز	
الستون	د. علي عبد القادر علي	
الواحد والسبعون	د. أحمد الكواز	
الثاني والسبعون	د. رياض بن جليلي	
الثالث والسبعون	د. أحمد الكواز	
الرابع والسبعون	أ. ربيع نصر	
الخامس والسبعون	د. بلقاسم العباس	
السادس والسبعون	د. علي عبد القادر علي	
السابع والسبعون	د. رياض بن جليلي	
الثامن والسبعون	د. بلقاسم العباس	
التاسع والسبعون	د. علي عبد القادر علي	
الثمانون	د. إبراهيم أونور	
الواحد والثمانون	د. أحمد الكواز	
الثاني والثمانون	د. علي عبد القادر علي	
الثالث والثمانون	د. رياض بن جليلي	
الرابع والثمانون	د. وشاح رزاق	
الخامس والثمانون	د. وليد عبد مولا	
السادس والثمانون	د. إبراهيم أونور	
السابع والثمانون	د. وليد عبد مولا	

الثامن والثمانون
التاسع والثمانون
التسعون
الواحد والتسعون
الثاني والتسعون

الثالث والتسعون
الرابع والتسعون
الخامس والتسعون
السادس والتسعون
السابع والتسعون
الثامن والتسعون
التاسع والتسعون
المائة
المائة وواحد

المائة واثنان
المائة وثلاثة
المائة وأربعة
المائة وخمسة
المائة وستة

المائة وسبعة

د. بلقاسم العباس
د. إبراهيم أونور
د. حسين الاسرج
د. وليد عبد موله
د. احمد الكواز

د. رياض بن جليلي
د. إبراهيم اونور
د. محمد ابو السعود
د. رياض بن جليلي
د. وليد عبد موله
د. بلقاسم العباس
د. رياض بن جليلي
د. إبراهيم اونور
د. احمد الكواز

د. بلقاسم العباس
د. علي عبدالقادر علي
د. وليد عبد موله
د. إبراهيم اونور
د. وليد عبد موله

د. ؟؟؟؟

الاستثمارات البيئية العربية
فعالية أسواق الاسهم العربية
المسئولية الاجتماعية للشركات
البنية الجزئية لاسواق الاوراق المالية
مناطق التجارة الحرة
تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة:
الخصائص والتحديات
تذبذب اسواق الاوراق المالية
الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي
مؤشرات النظم التعليمية
نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة
حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية
تمكين المرأة من أجل التنمية
الاطر الرقابية لاسواق الاسهم العربية
نظام الحسابات القومية لعام 2008
تبعات الازمة الاقتصادية على الدول العربية
والنامية
الطبقة الوسطى في الدول العربية
كفاءة البنوك العربية
إدارة المخاطر في الاسواق المالية
السياسات المالية المحابية للفقراء
العدد المقبل

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:

http://www.arab-api.org/develop_1.htm

Arab Planning Institute - Kuwait

P.O.Box : 5834 Safat 13059 State of Kuwait
Tel : (965) 24843130 - 24844061 - 24848754
Fax : 24842935



E-mail : api@api.org.kw
web site : [http //www.arab-api.org](http://www.arab-api.org)

المعهد العربي للتخطيط بالكويت

ص.ب: 5834 الصفاة 13059 - دولة الكويت
هاتف: 24848754 - 24844061 - 24843130 - (965)
فاكس: 24842935